المطلب الثاني: تقييم مبدأ فصل السلط

لم يسلم من الانتقادات التي وجهت له، وعليه سنلقي الضوء على أهم المبررات التي يقام عليها مبدأ الفصل بين السلطات، فصلا عن الانتقادات التي وجهت له، في التالي:

الفرع الأول: المؤيدون لمبدأ فصل السلط

يتعدد رأي المؤيدون لمبدأ فصل السلط، نجمل بعضها فيما يلي:

1. مبدأ الفصل بين السلطات يعد ضمانة وركيزة أساسية لضمان الحقوق والحريات، ويعمل على إبعاد السلطة من الاستبداد مهما كانت طريقة التقسيم.

2. يساهم في تحقيق الدولة القانونية من خلال تقسيم وظائف الدولة، وينتج عن هذا التقسيم تحديد اختصاصات كل سلطة والقيام بها على أحسن وجه، حيث تعرف كل سلطة اختصاصاتها وصلاحياتها المخولة لها، وتجنب السلطات إشكاليات التداخل والاصطدام، حيث يلزم الكل حدوده وفق الدستور.

3.احترام القوانين وضمان حسن تطبيقها من خلال شعور الأفراد بالحماية الدستورية والقانونية.

4. استقلال السلطات وجعلها متساوية ومتكاملة ومتوازنة بمعنى وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بينها بحيث إذا ما اندفعت إحدى هذه السلطات للاستبداد، وتجاوز اختصاصاتها أمكن لغيرها من السلطات أن تردها عند حقوقها.

5. إن مبدأ فصل السلطات القائم على وجود سلطات ثلاثة تتولى مهام مختلفة، وتتمتع كل واحدة منها بمباشرة مهامها بحرية أو استقلال عن السلطة الأخرى.

6. تمكين الدولة من القيام بوظائفها بكيفية ديمقراطية، مما يؤدي إلى إيقاف الهيئة التي قد تعمل على تجاوز سلطاتها المرسومة لها وفقا للمقتضيات الدستورية.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمبدأ فصل السلط

وهنا نعرض أهم الانتقادات التي وجهت للمبدأ، تتمثل فيما يلي:

1. صعوبة الفصل بين السلطات، وإذا ما طبق فإنه يؤدي إلى تفتيت وحدة الدولة. فجميع السلطات الثلاث هي بمثابة أعضاء كالجسم الواحد هو الدولة، وبالتالي لا يمكن الفصل التام للوظائف المتكاملة.

تعدد السلطات يؤدي إلى توزيع المسؤولية وإلى تشتتها أحيانا، أما تركيز السلط فيؤدي إلى حصر المسؤولية وسهولة تحديدها.

2. اعتبر المبدأ مجرد وهم يعمل لصالح النبلاء، مصالح الطبقة التي ينتمي إليها مونتسكيو، والنظم التي حاولت فصل السلط بشكل تام واجهت صعوبات عملية، مما أدت إلى خلق سبل التعاون أكثر من الفصل.

الكثير من الدارسين يرون أن الانتقادات الموجهة إلى المبدأ لا تنتقد مضمونه إنما الانتقاد انصب على سوء استعماله، لإن الدارس للنظرية يجد مونتيسكيو لا يدعو إلى الفصل المطلق للسلطات، بل للفصل المرن بين السلطات.

إذن الانتقادات الموجهة للمبدأ، التي ترجع إلى سوء فهمه، فهي تنصب على الإسراف في تطبيقه، فهي تخص في الحقيقة بعض النتائج السيئة التي تنجم عن ذلك الإسراف، أما تطبيق المبدأ في حدوده المعقولة،

فإنه يجعله بريئا من معظم ما وجه إليه من انتقادات، لهذا فإن مزاياه وضرورته جعلت جل النظم، خاصة تلك التي تتصف بالديمقراطية تعتمده في تنظيم سلطاتها.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه لا تنفي دوره في إحلال الديمقراطية وضمان حقوق وحريات الأفراد على مر التاريخ بل ظل مستقرا تتجدد هوامشه مع حفظ أصوله.